

ناقش مستوى تنفيذ المشاريع الممولة من تعهدات المانحين .. مجلس الوزراء:

# التوجيه بتنفيذ الإجراءات المتخذة من قبل النيابة لضبط هشام باشراحيل والجنّة

## تجديد الدعم للأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة والأرهاب



صنعا / سبأ:

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور التقرير المقدم من وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول مستوى تنفيذ المشاريع الممولة من تعهدات المانحين في مؤتمر لندن وذلك حتى نهاية العام الماضي 2009م.

وأوضح التقرير أن إجمالي التخصيصات من إجمالي تعهدات المانحين بمؤتمر لندن وما بعد المؤتمر حتى نهاية العام الماضي والبالغة خمسة مليارات و761 مليوناً و800 ألف دولار، وصل إلى 83ر1 بالمائة من إجمالي تلك التعهدات أي بمبلغ وقدره أربعة مليارات و790 مليون دولار.

## إنشاء مجلس إدارة للمنطقة الحرة عدن مقرها محافظة عدن

## المصادقة على مشروع لائحة تنظيم تصدير واستيراد الأحياء المائية وضبط جودتها

وأشار إلى أن قيمة اتفاقيات التمويل الموقعة مع المانحين حوالي ثلاثة مليارات و285 مليون دولار من إجمالي قيمة التعهدات.. مبيناً أن القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية حظيت بنسبتي 5ر1 بالمائة و54 بالمائة على التوالي من حجم التخصيص، وقطاع التنمية البشرية وشبكة الأمان الاجتماعي بنسبتي 19ر1 بالمائة و14ر8 بالمائة على التوالي، وقطاع الحكم الجيد والإصلاحات المؤسسية بنسبة 7 بالمائة.

ونوه التقرير بالتطور اللافت في حجم التخصيصات من المبالغ المتعهد بها وكذلك الاتفاقيات الموقعة لتمويل المشاريع مع الجهات المانحة.

وأكد المجلس أهمية الوقوف المستمر أمام مستوى تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً لتعزيز عوامل التنفيذ السليم والسريع لتلك المشروعات ووضع المعالجات اللازمة لتجاوز أي إشكاليات قد تطرأ على سير عملية التنفيذ.

ولفت المجلس إلى أهمية التسريع في موضوع المسار الجودي الخاص بإقرار اتفاقيات التمويل والمصادقة النهائية عليها وإصدارها لما تمثله من أهمية في الاستفادة من التموليات الخارجية على نحو أسرع لتنفيذ المشاريع.

وناقش المجلس مذكرة وزير الخدمة المدنية بشأن تشكيل لجنة لمراجعة دراسة دور وظائف الدولة التي تم إعدادها عبر استشاري دولي، والرامية إلى إعادة هيكلة دور ووظيفة الدولة وتحديد مهامها عبر بناء أجهزة كفاءة وأكثر ديناميكية قادرة على مواكبة المتغيرات المؤسسية الإدارية والفنية وتنفيذ سياسات الدولة في تحقيق التنمية

والخاص والمختلط ومساهمته في زيادة الدخل القومي ودعم الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمارات الساحلية للمنشآت السمكية الخدمية والتصنيعية ورفع مستوى خدمات الإنتاج لأغراض التصدير والتسويق المحلي طبقاً للمواصفات القياسية المعتمدة.

كما تهدف اللائحة إلى تعزيز دور الوزارة في إنشاء مختبرات فحص جودة منتجات الأحياء المائية وإدارتها والإشراف عليها لضمان جودة عالية لهذه المنتجات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بما في ذلك تطوير الدور الرقابي والتفتيشي على المنشآت وسائل نقل تلك المنتجات.

ووافق المجلس على المحضر المقدم من وزارات الخدمة المدنية والتأمينات والشؤون القانونية والمالية بشأن إعادة هيكلة الهيئة العامة للمناطق الحرة، ووجه باستكمال الإجراءات المتعلقة بإعادة الهيكلة وفقاً للملاحظات المقدمة من قبل المجلس بهذا الخصوص.

وتقوم إعادة الهيكلة على إلغاء الهيئة العامة للمناطق الحرة، وإنشاء مجلس إدارة للمنطقة الحرة عدن يكون مقرها بمحافظه عدن.

وتدارس المجلس مقترح وزارة الإدارة المحلية بشأن معالجة الأوضاع التنموية والإدارية لأرخبيل سقطرى وذلك في اتجاه تطوير الوظيفة السياحية والاقتصادية للأرخبيل وأعطاه المزيد من الصلاحيات الإدارية والمالية بما يعزز من عملية التنمية بجوانبها المختلفة والتسريع بوتأثيرها ومرعاة الإجراءات المعززة لحماية بيئة الجزيرة وتتنوعها الجيولوجية والغني النادر.

وأقر مجلس الوزراء بهذا الخصوص تعيين وكيل محافظة حضرموت لشؤون أرخبيل سقطرى وذلك كخطوة على طريق إنشاء القانون الخاص بالجزيرة والأرخبيل.

وأشار إلى أن قيمة اتفاقيات التمويل الموقعة مع المانحين حوالي ثلاثة مليارات و285 مليون دولار من إجمالي قيمة التعهدات.. مبيناً أن القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية حظيت بنسبتي 5ر1 بالمائة و54 بالمائة على التوالي من حجم التخصيص، وقطاع التنمية البشرية وشبكة الأمان الاجتماعي بنسبتي 19ر1 بالمائة و14ر8 بالمائة على التوالي، وقطاع الحكم الجيد والإصلاحات المؤسسية بنسبة 7 بالمائة.

ونوه التقرير بالتطور اللافت في حجم التخصيصات من المبالغ المتعهد بها وكذلك الاتفاقيات الموقعة لتمويل المشاريع مع الجهات المانحة.

وأكد المجلس أهمية الوقوف المستمر أمام مستوى تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً لتعزيز عوامل التنفيذ السليم والسريع لتلك المشروعات ووضع المعالجات اللازمة لتجاوز أي إشكاليات قد تطرأ على سير عملية التنفيذ.

ولفت المجلس إلى أهمية التسريع في موضوع المسار الجودي الخاص بإقرار اتفاقيات التمويل والمصادقة النهائية عليها وإصدارها لما تمثله من أهمية في الاستفادة من التموليات الخارجية على نحو أسرع لتنفيذ المشاريع.

وناقش المجلس مذكرة وزير الخدمة المدنية بشأن تشكيل لجنة لمراجعة دراسة دور وظائف الدولة التي تم إعدادها عبر استشاري دولي، والرامية إلى إعادة هيكلة دور ووظيفة الدولة وتحديد مهامها عبر بناء أجهزة كفاءة وأكثر ديناميكية قادرة على مواكبة المتغيرات المؤسسية الإدارية والفنية وتنفيذ سياسات الدولة في تحقيق التنمية

وأشار إلى أن قيمة اتفاقيات التمويل الموقعة مع المانحين حوالي ثلاثة مليارات و285 مليون دولار من إجمالي قيمة التعهدات.. مبيناً أن القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية حظيت بنسبتي 5ر1 بالمائة و54 بالمائة على التوالي من حجم التخصيص، وقطاع التنمية البشرية وشبكة الأمان الاجتماعي بنسبتي 19ر1 بالمائة و14ر8 بالمائة على التوالي، وقطاع الحكم الجيد والإصلاحات المؤسسية بنسبة 7 بالمائة.

ونوه التقرير بالتطور اللافت في حجم التخصيصات من المبالغ المتعهد بها وكذلك الاتفاقيات الموقعة لتمويل المشاريع مع الجهات المانحة.

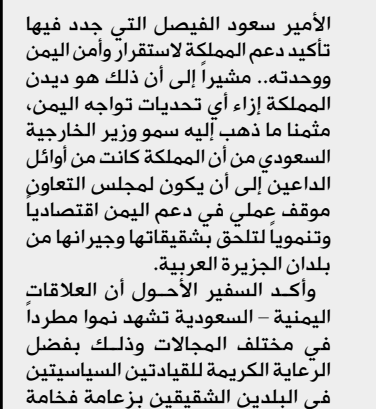
وأكد المجلس أهمية الوقوف المستمر أمام مستوى تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً لتعزيز عوامل التنفيذ السليم والسريع لتلك المشروعات ووضع المعالجات اللازمة لتجاوز أي إشكاليات قد تطرأ على سير عملية التنفيذ.

ولفت المجلس إلى أهمية التسريع في موضوع المسار الجودي الخاص بإقرار اتفاقيات التمويل والمصادقة النهائية عليها وإصدارها لما تمثله من أهمية في الاستفادة من التموليات الخارجية على نحو أسرع لتنفيذ المشاريع.

وناقش المجلس مذكرة وزير الخدمة المدنية بشأن تشكيل لجنة لمراجعة دراسة دور وظائف الدولة التي تم إعدادها عبر استشاري دولي، والرامية إلى إعادة هيكلة دور ووظيفة الدولة وتحديد مهامها عبر بناء أجهزة كفاءة وأكثر ديناميكية قادرة على مواكبة المتغيرات المؤسسية الإدارية والفنية وتنفيذ سياسات الدولة في تحقيق التنمية

### ستقيم مستوى التنفيذ لاتفاقيات وبروتوكولات التعاون

### منتصف يناير .. اجتماع اللجنة التحضيرية لمجلس التنسيق اليمني - السعودي



محمد علي محسن الأحول

بين البلدين والشعبين الشقيقين وأفاق تعزيز دور مجلس التنسيق اليمني السعودي في تنمية وتوسيع التعاون القائم بين البلدين في المجالات كافة وبما يسهم في ترجمة الحرص المشترك للقيادتين السياسيتين في البلدين على الدفع بالعلاقات اليمنية السعودية نحو آفاق أرحب في المجالات كافة وفي مقدمتها الاقتصادية والتنموية والتجارية والاستثمارية، إلى جانب تعزيز جوانب التعاون والتنسيق الأمني لمكافحة الإرهاب.

وتوقع أن تشكل نتائج اجتماعات الدورة القادمة لمجلس التنسيق محطة مهمة لتوطيد وتنمية علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين وتعزيز شراكتها في مختلف المجالات بما في ذلك التصدي للتهديدات الإرهابية والتخريبية".

وأشار سفير اليمن بالرياض بصرياحات وزير الخارجية السعودي

### في حفل تشييد جمع توقعيات وثيقة العهد والولاء الشعبية

### العمري يؤكد أهمية إنجاز الحوار الوطني وتفليب المصلحة الوطنية

والفداء من أجل الوطن ويسطرون بدمائهم وأرواحهم أروع ملاحم البطولة من أجل أمن واستقرار الوطن.

وأشار المحافظ العمري إلى الدعوة الكريمة التي وجهها فخامة الأخ رئيس الجمهورية في افتتاحية صحيفة الثورة في عددها الصادر الجمعة الماضية بمناسبة العام الميلادي الجديد والتي تضمنت دعوة ثالوث التمرد والإرهاب والتخريب إلى الانترام بالنظام والقانون والعودة إلى جادة الصواب والولس على طاولة الحوار.. مبيناً أهمية هذه الدعوة الكريمة في تجنيب الوطن مختلف التحديات.

وأكد أهمية إسهام أبناء الوطن والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ومختلف الشرائح الاجتماعية في إنجاز الحوار الوطني وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية والحزبية الضيقة.

والفداء من أجل الوطن ويسطرون بدمائهم وأرواحهم أروع ملاحم البطولة من أجل أمن واستقرار الوطن.

وأشار المحافظ العمري إلى الدعوة الكريمة التي وجهها فخامة الأخ رئيس الجمهورية في افتتاحية صحيفة الثورة في عددها الصادر الجمعة الماضية بمناسبة العام الميلادي الجديد والتي تضمنت دعوة ثالوث التمرد والإرهاب والتخريب إلى الانترام بالنظام والقانون والعودة إلى جادة الصواب والولس على طاولة الحوار.. مبيناً أهمية هذه الدعوة الكريمة في تجنيب الوطن مختلف التحديات.

وأكد أهمية إسهام أبناء الوطن والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ومختلف الشرائح الاجتماعية في إنجاز الحوار الوطني وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية والحزبية الضيقة.

### مناقشة أهم احتياجات المتضررين من كارثة السيول

وأكد المجتمعون أهمية توفير الاحتياجات المعيشية للذين فقدوا مصادر دخلهم وكثرتية الثروة الحيوانية والنحل وأنوات المشغولات اليدوية والتركيز على برامج تأهيل المرأة الريفية في مجال المشغولات اليدوية والصناعات الغذائية الصغيرة وغيرها من عوامل الاستقرار المعيشي لسكان المناطق الريفية المتضررة.

وفي اللقاء أشار وكيل المحافظة إلى حجم الأضرار التي لحقت بالمواطنين في المناطق المتضررة وتأثيرها على مصادر دخلهم. مستعرضاً جهود الحكومة لتعويض المتكاثرات المحققة التي تتم الحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة التي نتجت عن كارثة السيول التي شهدتها المحافظة في أكتوبر 2008م.